العرب
الخميس 2019/07/11
السنة 42 العدد 11404

المهرجانات تقدم «ولائم مسرحية» يغيب عنها المسرحيون

المخرج والباحث المسرحي التونسي أنور الشعافي: هل صار المسرح قربانا في مذبح قرطاج؟

يمكن للفن أن تكون من بين رهاناته التسلية، لكن العكس غير ممكن، حيث لا يمكن للتسلية أن تتحول إلى فن. لكن ها هو المسرح التونسي الذي عرف بتميزه عربيا وعالميا يشهد ظاهرة خطيرة تتمثل في طفرة التسلية وتحول أعمال تهريجية بحتة إلى مسرحيات وأناس لا علاقة لهم بالمسرح إلى مسرحيين، كل ذلك بدعم من عدو المسرح الأول التلفزيون التجاري الذي أنتج بدوره عروضا تجارية فضفافة لا محرك لها إلا الشهرة المفتعلة. "العرب" التقت المسرحي التونسي أنور الشعافي في حديث حول واقع المسرح التونسي اليوم.

حكيم مرزوقي
كاتب تونسي

اللافت في عروض مهرجان قرطاج الدولي هذا العام، وكذلك بقية المهرجانات الصيفية التي تحتضنها جميع المحافظات التونسية على مختلف بلداتها، وحتى مناطقها النائية، هو حضور "المسرح"، ولكن أي مسرح؟

المتابع "البريء" وغير العارف بخفايا الأمور وأسباب هذا الاحتفاء الزائد على اللزوم بالفن الرابع، يظن أن في هذه الظاهرة، أسوة حسنة، ينبغي أن تستمر في بلد يُغدق فيه الكثير من المال العام على المسرح والمسرحيين رغم أزماته الاقتصادية، لكن المعنيين بالاختصاص -وغالبيتهم من غير المدعوين لهذه "الوليمة المسرحية المزعومة"- يعلمون علم اليقين أن ما وقعت برمجته باسم المسرح، لا يعدو أن يكون عروضا ممسوخة من صنف "الوان مان شو" أو "الستاند آب كوميدي" تعتمد التهريج والإضحاك الشعبوي الرخيص لأشخاص تنكروا في هيئة مسرحيين مستغلين ظهورهم في قنوات تجارية، يمثل الفن آخر اهتماماتها.

الوان مان شو

المخرج والباحث المسرحي التونسي المعروف أنور الشعافي، يرى أن هذه الظاهرة الطفيلية تنتعش من عوامل عديدة ربما هي موضوعية في ظاهرها، لكنها تؤخذ مثل كلمة حق يراد بها باطل. وشرح الشعافي منطلق الداء ومنبته بقوله إن من أهم هذه العوامل أن أغلب المسرحيين الحقيقيين، يتفادون تقديم عروضهم في المهرجانات الصيفية لاعتبارات فنية تتعلق بالظروف التقنية لفضاءات العروض التي تكون في غالبيتها مرتجلة تغيب عنها المستلزمات التقنية اللازمة، وقد لا تتوفر في بعضها الظروف الأمنية المناسبة فأغلب المهرجانات في المدن الداخلية تقام في ساحات مفتوحة، علاوة على أن المسرحي، وإن قبل بالعرض في هذه الظروف غير الاحترافية، فإن مديري المهرجانات يتفادون برمجة العمل الجاد، حتى وإن كان مدعّما من وزارة الشؤون الثقافية، وذلك بدعوى عدم إقبال الجمهور الصيفي على هذا النوع المسرحي.

وفي المقابل -يضيف المخرج التونسي- يسعون إلى برمجة ما يسمى بعروض "الوان مان شو" وشرائها بأثمان مرتفعة لأنها تُحظى بإقبال كبير، خاصة إذا كان أصحابها قد اكتسبوا شهرة بظهورهم في القنوات التجارية المروجة لثقافة ساذجة وسطحية فتصبح، عندئذ، نموذجا يُحتذى به.

ويتابع الشعافي "ساعتها، ينحدر الذوق الفني إلى أدناه ويتراجع المسرح الجاد ويتحول إلى بضاعة غير مرغوب فيها".

ويضيف الباحث والأكاديمي التونسي الذي ارتبط اسمه بأعمال مثيرة للجدل منذ ما يقارب الثلاثين عاما، "يكفيك أن تظهر في مشهد صغير في قناة فرنسية ومشاركة في مسلسل رمضاني حتى تصبح جديرا بتقديم ما يشبه العرض في أهم وأعرق مهرجان تونسي وهو قرطاج وأرقى فضاء ثقافي وهو قصر العبدلية في ضاحية المرسى"، مستشهدا بنموذج شاب كان قد اشتهر لدى البسطاء في تونس عن طريق برنامج ألعاب في قناة تجارية. ويعقب الشعافي بقوله "وجد هذا الشاب طريقه سريعا إلى خشبة الفن النبيل.. والحقيقة أن هذا الشاب -الذي مثله كثيرون- لا هو بالممثل ولا هو بمذيع برامج ترفيهية، لم يشارك في حياته بعمل مسرحي جاد.. وسيتلقى هذا الشخص أجره من مال المجموعة الوطنية مقابل سلعة مغشوشة وفن هابط".

وطالب الشعافي الذي في جعبته العديد من الأعمال المكرمة محليا وخارجيا، النقابة الوطنية المستقلة لمحترفي مهن الفنون الدرامية (الهيكل النقابي الوحيد الموجود) بأن يتخذ موقفا واضحا وتحرّكا ناجعا لا أن يبقى صامتا إزاء ما يجري من انتهاك في حق فن له عراقته ورجالاته ومناضلوه في هذا البلد.

وحذر المسرحي التونسي المعروف بغيرته الشديدة على الفن المسرحي بتونس من جمعيات مشبوهة تقاطرت كالفطر بعد 2011 وتجرّأت على الفن الرابع "فركبت حصان طروادة المسرحي في غياب الهياكل والنقابات المُدافعة عن المهنة".

ويضيف صاحب المشروع التجريبي المتميز في المسرح التونسي "إن كان لهذه الجمعيات من دور، فهو ينحصر في تحقيق مكاسب مادية للقطاع، وهذا على أهميته، ليس هو المعركة الحقيقية في هذا الظرف لأن المسرح فعلا أصبح مهدَّدا في وجوده وماهيته".

استباحة المسرح

ويُذكر أنه قد راجت في تونس على مدى السنوات الأخيرة، ظاهرة ما يعرف بـ"الوان مان شو" وهو نمط تؤديه شخصية واحدة، ويمزج بطريقة هجينة بين التقليد ورواية النكات والغناء أحيانا، وسط جمهور من طالبي التسلية والضحك لأجل الضحك بطريقة استهلاكية لا تتطلب أي جهد. وتنبغي الإشارة هنا إلى الفرق الشاسع بين هذا النمط التجاري الذي لا هدف له إلا تسلية أصحاب الذائقة المتواضعة وبين فن المونودراما العريق (منذ المسرح الإغريقي) والذي هو ببساطة، عبارة عن مسرحية منتهية الأركان ومكتملة الشروط، ولكن يؤديها ممثل واحد على الخشبة.

ويتفق أنور الشعافي مع الرأي القائل بأن انتشار هذا النمط الذي ينسب نفسه إلى المسرح دون بحث أو جهد تجريبي أو أدنى سعي لتطوير المضمون الدرامي قد لاقى استسهالا لدى من لم يكلف نفسه حتى الاطلاع على تجارب ذات قيمة فنية عالية سبق لها أن قدمت هذا الفن على خشبات المسارح التونسية مثل ما سبق أن قدمه فنانون متميزون كمحمد ادريس ونورالدين عزيزة وناجية الورغي. وأسباب هذا الاستسهال عديدة تتمثل، بالإضافة إلى الكسل الإبداعي الذي يولّد جرأة متعجرفة، في التهافت نحو الربح المادي السريع الذي يجد بدوره صدى لدى منظمي المهرجانات. ويفرد أنور الشعافي في ملف بحث حمّله عنوان "جناية المجتمع المدني على المسرح التونسي"، رأيا يبرز فيه كيفية تسلل بعض الدخلاء على المهنة بعد 2011 تحت يافطة الحرية في التعبير، والتي كان فيها شعار المجتمع المدني مطية لخدمة مصالح وأجندات، لا تكترث لحال المسرح التونسي وسمعته في المحافل العالمية، بقدر ما تسعى لخدمة مساعي ومصالح من مولها.

وفي هذا الصدد يقول الشعافي "استُبيح المسرح وأصبح مُمَارسا ممن هب ودب، وغُيِّرت المقاييس تحت شعارات تبدو في ظاهرها مدنية وتروم بناء المجتمع الديمقراطي، لكن ظاهرها مدعّم ببرامج مرسومة من الخارج، تضخّ أموالا طائلة توفرها منظمات غير حكومية حتى أصبحت الغاية هي الانتماء إلى هذه الجمعيات وليس إلى المسرح".

المجتمع المدني جنى على المسرح التونسي

أنور الشعافي

المسرح استبيح ليمارس ممن هب ودب، وتغيرت المقاييس تحت شعارات تبدو في ظاهرها مدنية وديمقراطية

هل الكمال ممكن في امتحان الفلسفة

انقسم المثقفون في تونس أمام نيل تلميذة في امتحان البكالوريا أعلى درجة في مادة الفلسفة، بعضهم رأى فيها وعدا بانتعاش الفلسفة في المستقبل القريب، بينما رأى آخرون أن مقالة تحريرية في الفلسفة والآداب لا يمكن أن تبلغ الكمال.

أبوبكر العيادي
كاتب تونسي

من مهمّات الفلسفة منذ نشأتها التمييز بين الاعتقاد الذي لا يقوم على أسس ثابتة، وبين الحقيقة التي تبقى نسبية تتلون من عصر إلى عصر ومن فيلسوف إلى آخر، ولا يقرّ حولها قرار. وقد غدت الفلسفة مادة لا تُدرَّس بغرض تنشئة فلاسفة، بل لتدريب المتعلمين على التأمل وإعمال النظر لفهم الظواهر وتشكيل رؤية خاصة للعالم وما وراءه، وإيناسهم بالاستدلال المنطقي استنادا إلى تجارب الفلاسفة، قدامى ومحدثين.

وعادة ما يتم تدريس الفلسفة وفق جملة من المناهج، سواء من منطلق تاريخي، أو عبر محطات موضعية في علاقة بمصطلحات الخطاب الفلسفي وتياراته وأعلامه. والتمرين المدرسي في مادة الفلسفة، سواء في حصص الدوام المعتادة، أو عند الامتحان النهائي لنيل شهادة، هو مزيج من الشكلانية والتأمل الذاتي، وتقويمُه يتم على أساس قدرة الطالب على امتلاك جملة من القواعد، كالبناء وإصابة المعنى وحسن استعمال اللغة. أي أن المقالة التي يحررها هذا الطالب أو ذاك يوم الامتحان ليست فتحا يضاف إلى الفكر الفلسفي، بل هي إجابة عن معطى محدد يستحضر فيها الطالب ما اختزنه خلال السنة الدراسية، داخل الفصل وخارجه، إجابة مشفوعة بمقولات الفلاسفة والمفكرين وحتى الأدباء، يتجلى فيها إمساك الممتحن بموضوعه، وقدرته على صياغة أفكاره في بناء محكم وأسلوب سلس ولغة سليمة، مع موقف طريف أو جريء في نقد فكر أو مذهب أو ظاهرة.

والسؤال الذي أثير في تونس عقب حصول تلميذة على عشرين من عشرين في مادة الفلسفة، في إطار امتحان شهادة البكالوريا (الثانوية العامة) هو: هل يمكن أن نسند هذه الدرجة عن مقالة تحريرية حتى وإن استوفت تلك الشروط؟

بعضهم استند إلى تجربته المدرسية الخاصة عندما كانت الأعداد تُقتَّر تقتيرًا، فأنكر تلك الدرجة، قائلا إن سقراط نفسَه لو قُدّر له أن يُبعث ويُمتحَنَ لنال حتمًا دونَها. مثلما أنكرها كتّاب وشعراء مثل المنصف المزغني الذي أوضح أن الفلسفة ليست علمًا صحيحا، بل هي "خاضعة لقانون النسبية"، ولا بدّ عندئذ أن يكون العدد الذي يسند إليها في مثل نسبيتها، حتى لا نخلق حسب رأيه "دكتاتورا" لا يقبل أن يجادله أحد، لأنه قد يركب رأسه ويدّعي الكمال. بينما أكّد آخرون، وأغلبهم من قطاع التعليم، على ارتهان المصححين إلى معايير مضبوطة سلفًا، يتراوح فيها العدد بين صفر وعشرين، ومن الحيف منطقيا وأخلاقيا أن نقيّم عملا إنشائيًا خارج إطاره، وإطارُه هنا موضوع مطروح على طلبة في مستوى معين وفي شريحة عمرية محددة، يخضع إلى عقد بين التلميذ والممتحِن، ولا سبيل عندئذ إلا احترام شروط العقد. ومن ثَمّ لا يمكن أن نقارب مقالة تلميذ كما نقارب مقالة لهايدغر، أو ميرلو بونتي، أو سارتر.

ثم تطور الجدل بعد نشر المقالة في الصحف السيارة والمواقع الاجتماعية، واطلاع المهتمين والفضوليين على النص الذي ألّفته التلميذة أميرة النموشي، فكتب المصحح تدوينة نشرها بأخطائها: "كان لي شرف اصلاح هذا الفرض واستشعرت منذ أن إنطلقت في قراءته أنه فرض غير عادي، رغم مرور أكثر من عقدين في تجربة إصلاح البكالوريا لم أتصفح امتحانا بهذا الابداع وإنصافا لهذه التلميذة استأنست بزملائي، احسست أن العبء ثقيل، أدمعت عيوني، اقشعر جسدي، وطلبت من كل لجنة الآداب الانصات لهذا المقال الذي تجاوز تسعة عشرة صفحة، بعد مرور أكثر من خمسين دقيقة لقراءته اتفقت لجنة الاداب على إنصافها بعشرين، وهي ليست تقييما بقدر ما هي انصاف ولو وجد عدد اكثر كنا سنسنده لها".

قد نتفهم تحمس هذا المربي لمادة غزيرة صيغت في أربع ساعات، وتناولت فيها صاحبتها الإشكالية المطروحة عن "إنشاء الإنسان الرموزَ على قدر توسّع دائرة ما هو إنساني"، ولكننا لا نفهم تغاضيه ومن معه عن اللغة المستعملة، وتركيزهم على عدد الصفحات المنجزة في ظرف مخصوص، وكأن الفكر يقدَّر بالكمّ، فقد أحصينا نحو خمسين خطأ، وهذا يمكن تداركه بسهولة، لو أوجزت التلميذة مادتها، وخصصت وقتا للتصويب والمراجعة. ولكن الأخطر هو هذا الأسلوب الذي يأخذ من اللغات الأجنبية بنيتها الصرفية فلا نُدرك المعنى إلا إذا أعدناه إلى أصله، وهي سمة غالبة على الكتابات الفكرية العربية التي تتكئ على ترجمات رديئة. وهذا ما أشار إليه الأديب والمعجمي إبراهيم بن مراد، فقد أشاد كما نشيد بجهد التلميذة وتميزها، وبنصها "الدالّ على دراية ظاهرة بالموضوع، وعلى منهجية محكمة في التعليل والاستدلال"، ولكنه عاب عليها هو أيضا أن "العبارة لم تكن في مستوى جودة الفكرة بل شابها الكثير من الضعف"، وألح على اللغة بوصفها عنصرا أساسا، إذا اختلت اختل الفكر؛ وسار على رأيه الشاعر والأكاديمي وعضو بيت الحكمة المنصف الوهايبي.

ولكن ذلك لم يَرُق مَن رأوا في نقد المادة والدرجة المسنَدة إليها تحاملا، فقد كتب محمد محجوب أستاذ التأويلية وتاريخ الفلسفة ومدير أول بيت للفلسفة في الوطن العربي يقول "أتفهم اختلاف الرأي والتعبير عليه (كذا) رغم أن الحجج التي قدمت ليست مقنعة وبخاصة ممن يتحدث عن الأخطاء اللغوية وهو يلحن كما يتنفس... ولكني لا أفهم التحامل الذي يلقاه مقال شابة لم تبلغ بعد العشرين من عمرها وتكتب بمثل ما كتبت به أميرة من السيطرة التأليفية على مادتها ومن المعرفة اللافتة والوجيهة بنصوص فلسفية مختلفة".

ولعل أغرب ردّ ما صدر عن الأستاذ المصحح: "أقول للمشككين والمتطاولين على المصححين أهل مكة أدرى بشعابها"، وأيده في ذلك الأستاذ محجوب بقوله: "العدد ناتجُ تقدير، وأهل الصناعة أولى به ممن لم يكن من أهل الصناعة... وأن تقدير حظ العبارة واللغة في مقالة الفلسفة أمرٌ يخص أساتذة الفلسفة. فليلزم كل ذي صناعة صناعته"، وكأن من لا يمارس السياسة لا يحق له إبداء رأيه في مجرياتها، ومن ليس من أهل القانون لا يحق له التنديد بمن يخرق فصوله، كما لا يحق للشعراء والأدباء والنقاد الإدلاء بدلوهم في غير الشعر والرواية.

وفي رأينا المتواضع، ليس شرطا أن نكون من أهل مكة لنستكشف شعابها. حسبنا أن نُعمل العقل في ما نلاحظ ونقرأ، ثم نبدي رأينا دون تحامل أو مجاملة، فذلك هو الكفيل بتحريك السواكن وترغيب الناس في الفلسفة.

ونحن، إذ نهنئ التلميذة النابهة، نقول ما قالت الفرنسية لورا ماي غافيريو: "يمكن نيل درجة عشرين من عشرين في بكالوريا الفلسفة، ولكني لست واثقة من أن ذلك مدعاة للفخر. فقد يكون علامة على أن ليس بالإمكان أفضل مما كان، وأن الطالب بلغ أقصى حدوده، ولن يكون بمقدوره أن يأتي بما هو أحسن".

تلميذة تنال عشرين من عشرين في امتحان الفلسفة تثير جدلا واسعا بين المثقفين والمفكرين والكتاب في تونس